هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
Communications and Information Technology Commission

تقرير

مؤشرات الأداء لقطاع الاتصالات و تقنية المعلومات

(نهاية العام ٢٠١٥م)

إعداد

إدارة دراسات السوق

هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات

فبراير ٢٠١٦م

أولاً- مؤشرات الأداء لخدمات الاتصالات:

١ - خدمات الاتصالات المتنقلة

بلغ عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي ٥٣ مليون إشتراك بنهاية العام ٢٠١٥م، تمثل الاشتراكات مسبقة الدفع الغالبية العظمى منها بنسبة تتجاوز ٨٤٪، وقد انخفضت نسبة الانتشار لخدمات الاتصالات المتنقلة على مستوى السكان إلى حوالي ١٦٧,٥٪ نظير زيادة عدد السكان وثبات إجمالي عدد الاشتراكات، وقد ساهم منح الهيئة تراخيص المشغل الافتراضي لشبكة الهاتف المتنقل، في تحسين مستوى الخدمات وزيادة تنوعها، وتوسيع سوق الاتصالات وإتاحة مزيد من الخيارات للمشتركين.

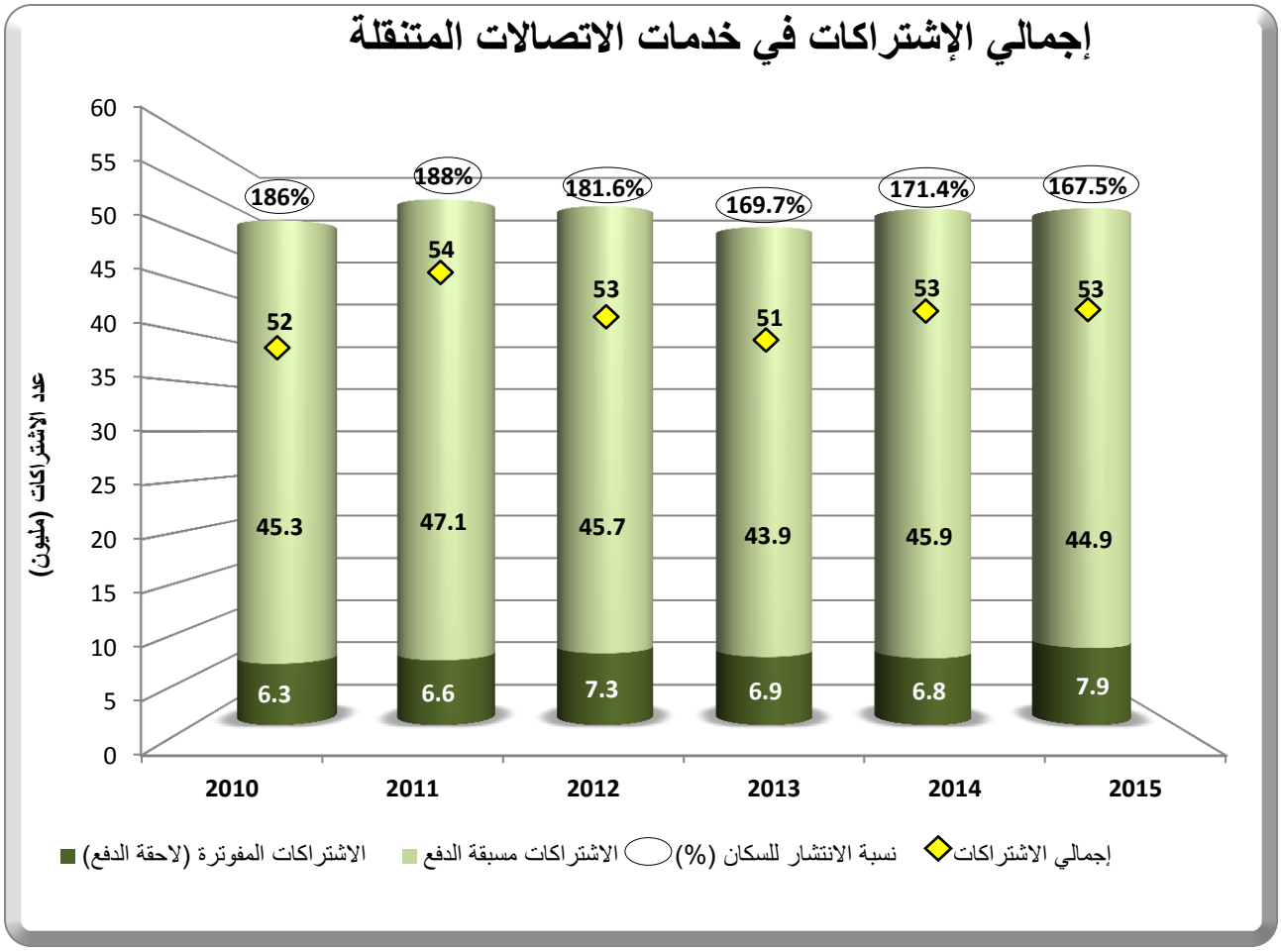

٢ – خدمات الاتصالات الثابتة:

بلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت بنهاية العام ٢٠١٥م حوالي ٣,٨ مليون خط، منها حوالي ٢ مليون خط سكني أي ما يمثل حوالي (٥٢٪) من إجمالي الخطوط العاملة. وبذلك تبلغ نسبة انتشار الهاتف الثابت بالنسبة للسكان حوالي ١٢٪، في حين بلغت نسبة الانتشار للمساكن حوالي ٣٤٪. ومما يُلحظ انخفاضاً في عدد اشتراكات خدمات الاتصالات الصوتية الثابتة نتيجة لمنافسة خدمات الاتصالات المتنقلة ، مما أدى الى الغاء عدد من المشتركين لخدمة الهاتف الثابت والاستعاضة عنها بخدمات الاتصالات المتنقلة.

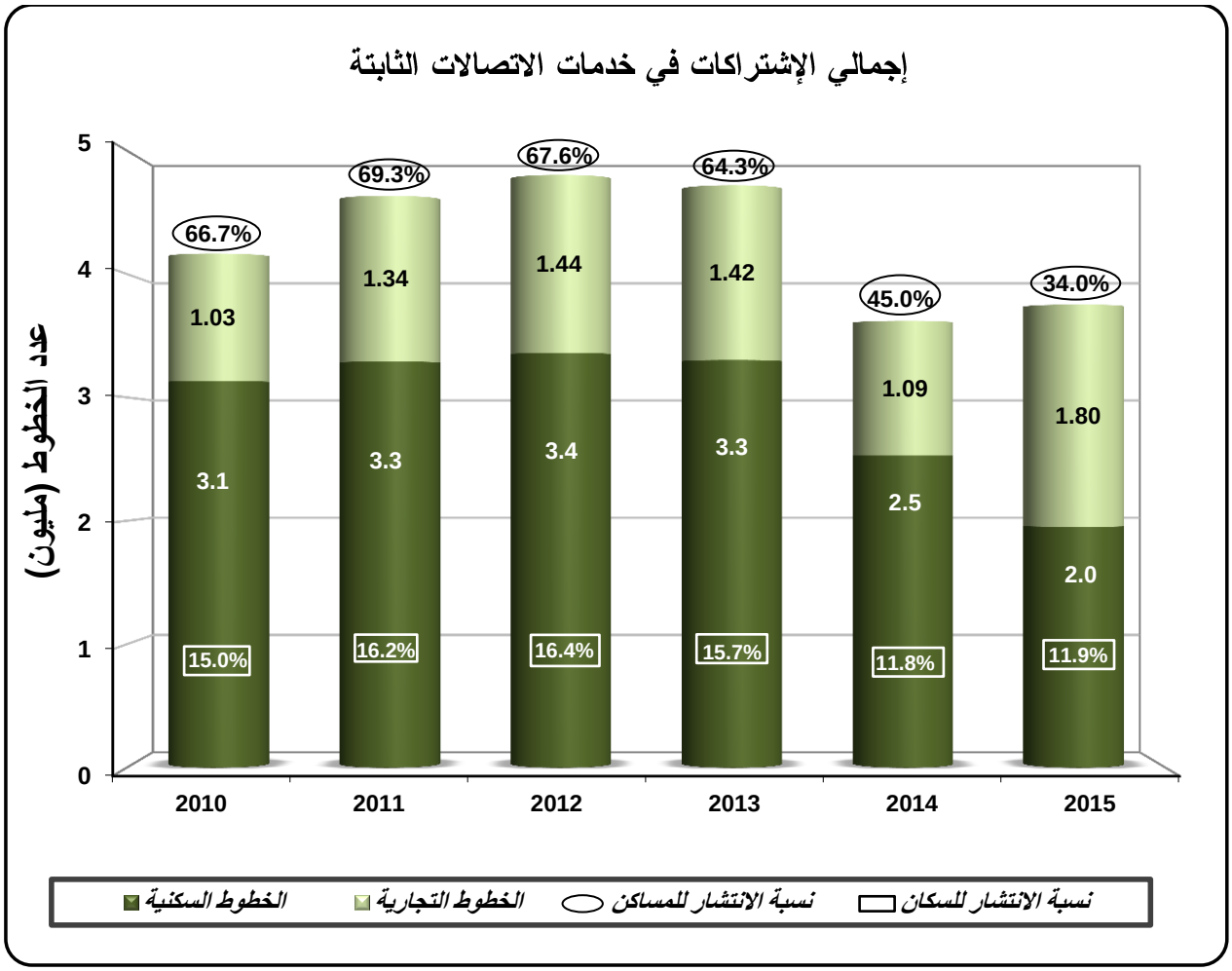

ملاحظة: تقاس نسبة الانتشار للسكان بقسمة إجمالي خطوط الهاتف الثابت العاملة على عدد السكان، أما نسبة الانتشار للمساكن فيتم حسابها بقسمة عدد الخطوط السكنية على عدد المساكن.

٣ - خدمات النطاق العريض:

٣-١ خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة:

نما عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة؛ والتي تشمل خطوط المشتركين الرقمية (DSL) ، التوصيلات اللاسلكية الثابتة ، بالإضافة إلى الألياف البصرية، والخطوط السلكية الأخرى إلى حوالي ٣,٥٦ مليون اشتراك بنهاية العام ٢٠١٥م؛ بنسبة انتشار تقدر بحوالي ٤٩,٦٧٪ على مستوى المساكن.

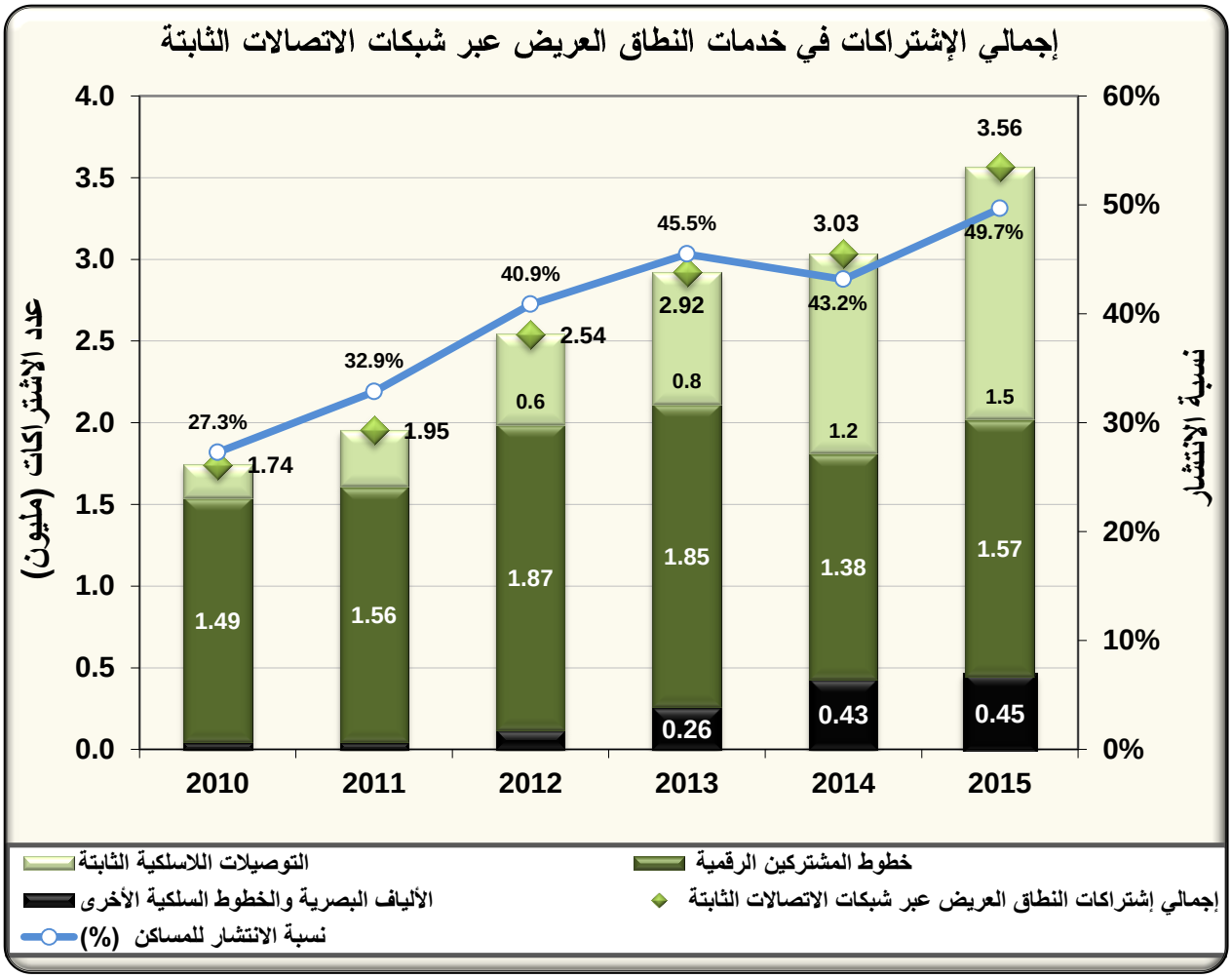

٣-٢ خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة:

وصل إجمالي الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة بتعريفها الشامل إلى حوالي ٣٣,٤ مليون إشتراك بنهاية العام ٢٠١٥م، وهي تشمل الاشتراكات في خدمات المعطيات (البيانات) والاشتراكات في باقات الاتصالات الصوتية. وبذلك تكون نسبة انتشار خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة على مستوى السكان حوالي ١٠٦ ٪. ولقد أدى الانتشار المتزايد لأجهزة الهواتف الذكية المتنقلة إلى ارتفاع في عدد المستخدمين بشكل كبير في السنوات الاخيرة، و زيادة في حركة البيانات عبر هذه الأجهزة المدعومة بتغطية واسعة من شبكات الجيل الثالث والرابع في مختلف مناطق المملكة.

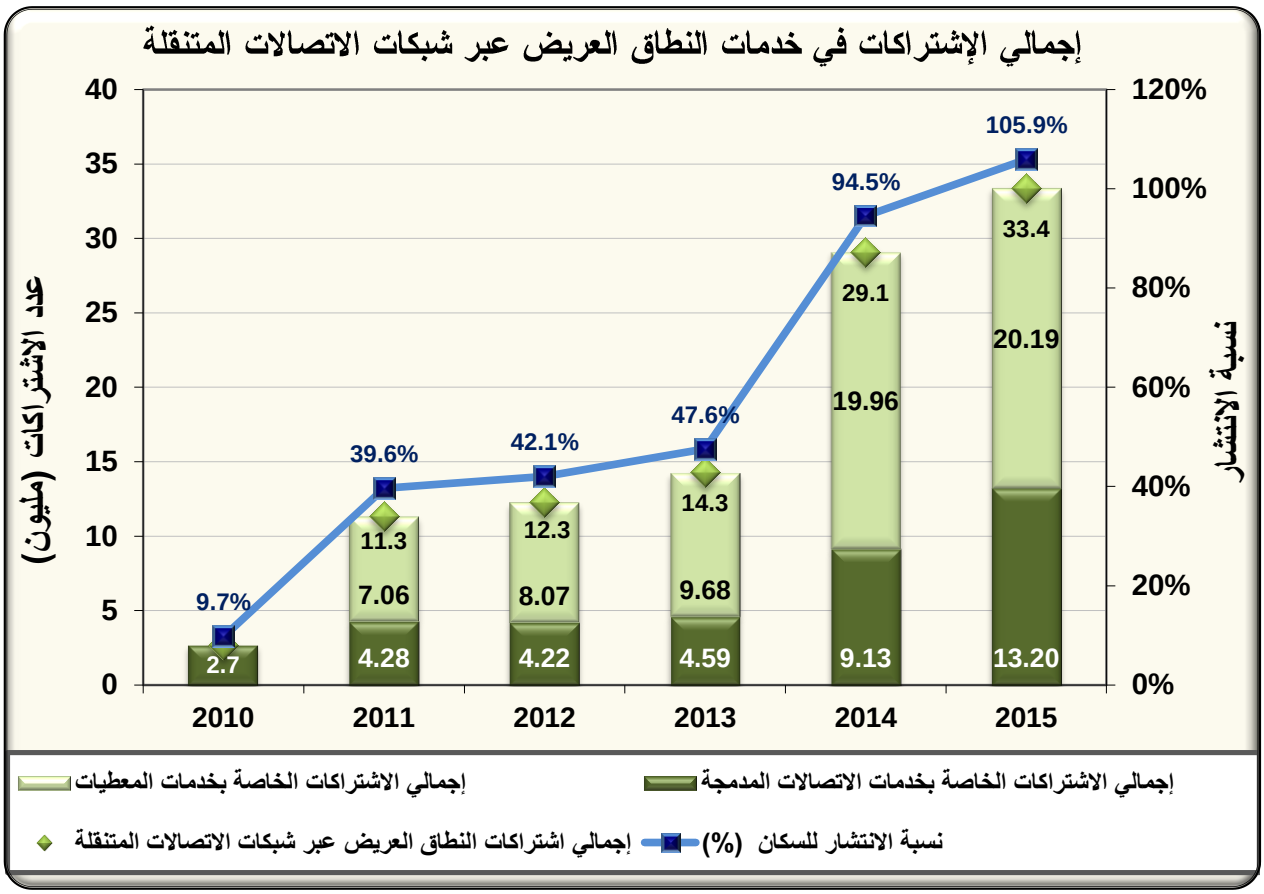

٤- خدمات الانترنت:

زادت نسبة انتشار الانترنت بمعدلات عالية خلال السنوات الماضية حيث ارتفعت من ٤١٪ عام ٢٠١٠م إلى حوالي ٦٨,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٥م. ويقدر عدد مستخدمي الانترنت في المملكة حالياً بحوالي ٢١,٦ مليون مُستخدم؛ ويلحظ زيادة الطلب على خدمات الانترنت والنطاق العريض مؤخراً مع زيادة الاستخدام والارتباط الكبير بقنوات التواصل الاجتماعي، استخدام قنوات المحتوى بحسب الطلب (مثل يوتيوب)، إضافة الى الألعاب عبر الإنترنت؛ إذ أصبح المشترك يبحث عن سرعات أعلى وسعات تحميل أكبر ؛ ولذلك زادت كمية البيانات المستخدمة بشكل كبير جداً في السنوات القليلة الماضية.

من المتوقع أن يشهد الطلب على خدمات الانترنت ارتفاعا ملحوظاً في السنوات القليلة القادمة نتيجة التوسع في توفير شبكات الألياف البصرية (FTTx) وما تقدمه من سرعات عالية والتغطية الجيدة لشبكات الجيل الرابع في مختلف مناطق المملكة وتزايد محتوى الانترنت.

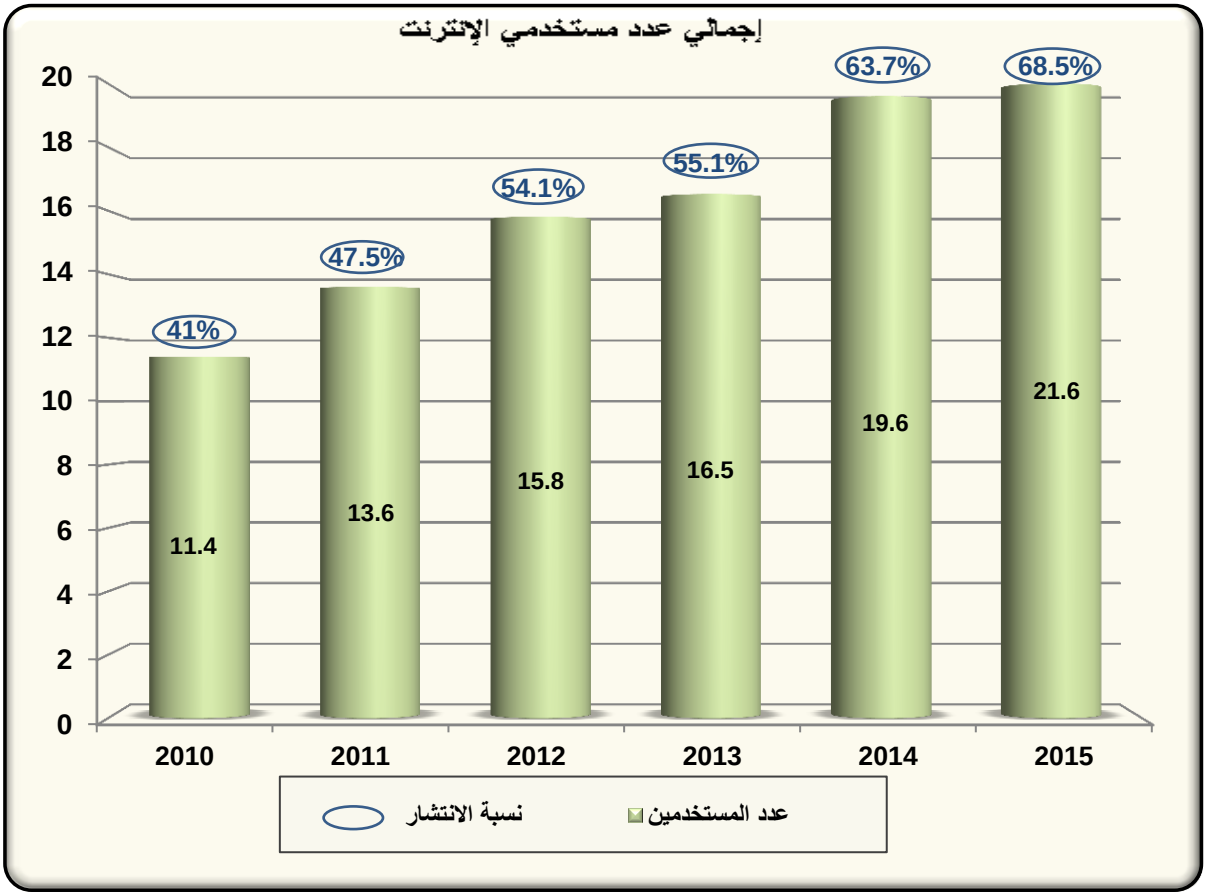

٥- إيرادات خدمات الاتصالات:

حققت شركات الاتصالات إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة بحوالي (٧٢,٤ مليار) ريال في نهاية عام (٢٠١٥م)، مرتفعة عن العام الماضي ٢٠١٤م بنسبة بلغت حوالي (٥,٨%)، وتمثل إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي (٧٥%) من إجمالي الإيرادات، في حين تمثل خدمات الاتصالات الثابتة والمعطيات حوالي (٢٥%)

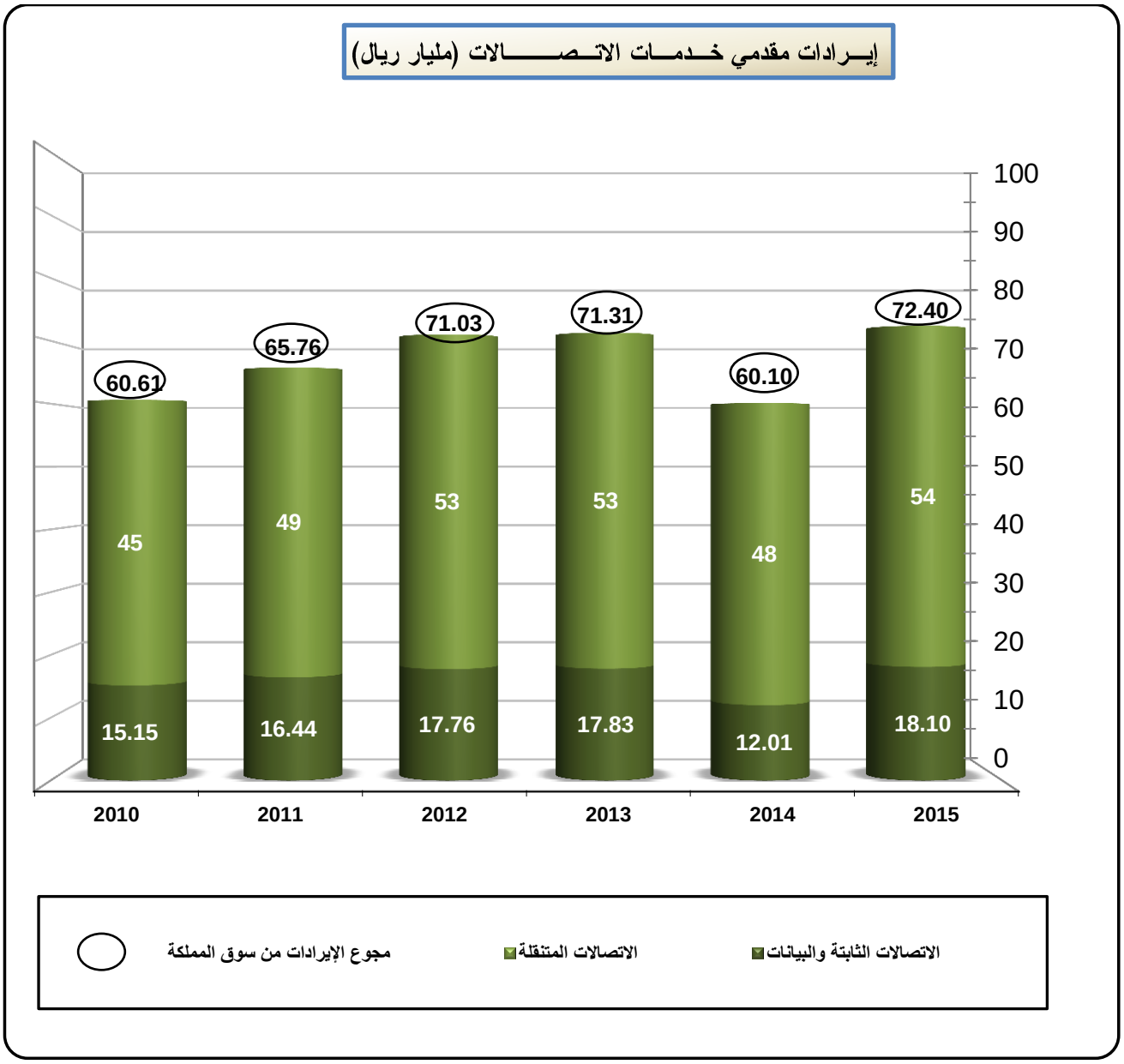

٦- سعة الربط الدولي للإنترنت

بلغ إجمالي سعات الربط الدولي للإنترنت لعام ٢٠١٥م حوالي ١٤٨٤ جيجا بت/ثانية؛ مُقارنةً بـ ٣١٨ جيجا بت/ثانية في عام ٢٠١٠م.

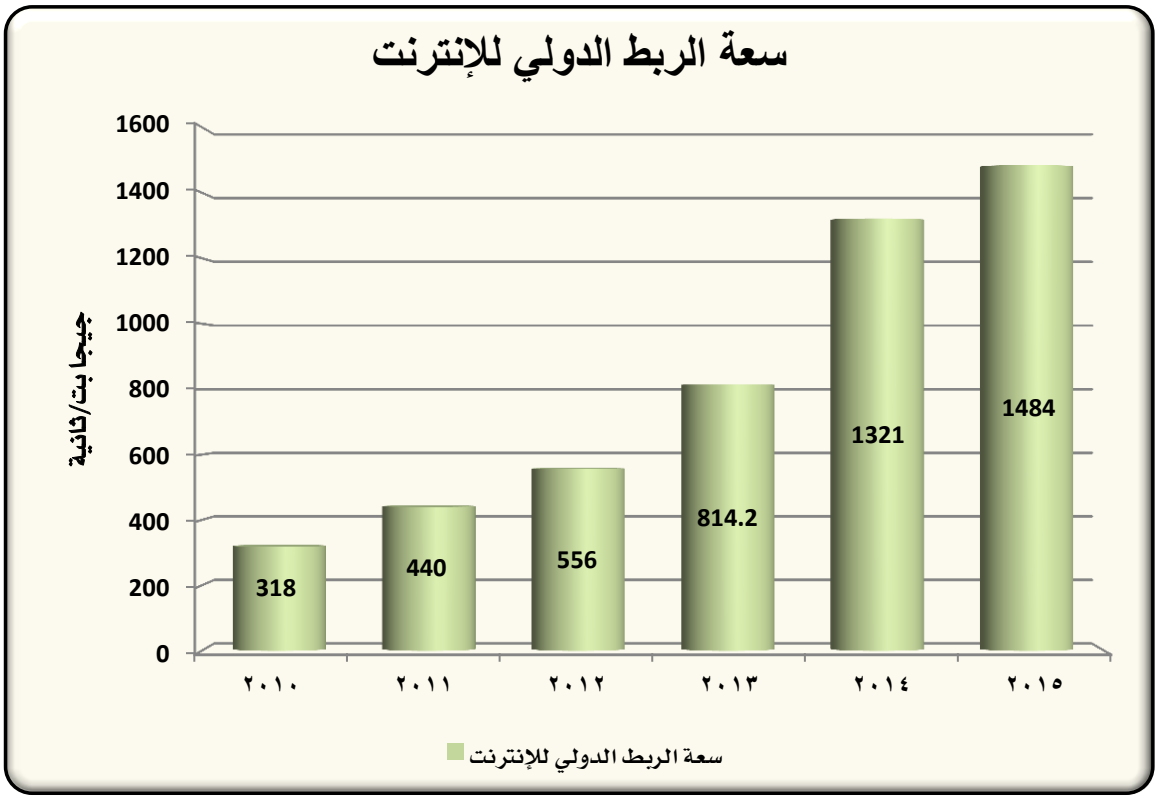

٧- إسهام نشاط الاتصالات في الاقتصاد الوطني

مع تنامي الدور الاقتصادي للمعرفة كأساس لتوليد الثروة ومحفز رئيس للنمو الاقتصادي، اهتمت المملكة بحفز، وتعزيز دور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات للتحول لاقتصاد المعرفة حيث تُسرع الاتصالات وتقنية المعلومات من عملية خلق، وتطوير، وتبادل المعرفة بشكل يمكن الدولة من تحقيق زيادات متسارعة في معدلات النمو الاقتصادي. وقد أدى تنامي الاستثمارات الرأسمالية، وتوسيع وتطوير شبكات الاتصالات إلى زيادة إسهام نشاط الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملموس مما أدى إلى جذب الاستثمارات للقطاع، وزيادة معدلات النمو فيه، وارتفاع درجة إسهامه المباشر في الناتج الإجمالي المحلي؛ إضافة إلى آثاره الإيجابية غير المباشرة في رفع كفاءة القطاعات الانتاجية الأخرى في الاقتصاد. وبحسب دراسات الهيئة، تقدر إسهامات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بحوالي (٦٪) للعام (٢٠١٥م) .وتشير البيانات الاقتصادية المنشورة إلى أن قطاع الاتصالات والنقل، هو من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً؛ إذ حقق هذا القطاع نموا بحوالي ٦٪ في عام ٢٠١٥، كما بلغ متوسط النمو السنوي في حدود ٩٪ خلال الأعوام الخمسة الماضية (٢٠١١-٢٠١٥) .

ونظراً للدور الكبير والاساسي الذي يلعبه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، فقد سعت المملكة إلى دعم هذا القطاع من خلال صياغة استراتيجيات وتنفيذ مبادرات وبرامج داعمة، استهدفت زيادة مستويات النفاذ لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتعزيز مستويات إيرادات هذا القطاع، والقيمة المضافة وجذب المزيد من الاستثمارات وتوفير المزيد من فرص العمل بما يؤهل إقتصاد المملكة من التحول وبشكل تدريجي نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

٧-١ إسهام نشاط الاتصالات في الناتج المحلى الاجمالي:

يعتبر قطاع الاتصالات هو المكوّن الرئيس للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة؛ إذ تقدر دراسات الهيئة إسهام قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (٦٪) للعام (٢٠١٥م) مع ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الاتصالات خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وفي حال تحييد قطاع البترول والتعدين في مكون الناتج المحلي؛ فوفق دراسات الهيئة المبنية على تجارب عالمية فإن نسبة إسهام قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في إجمالي الناتج المحلي -غير النفطي- تقدر بحدود (١٠٪).

٢-٧ الإنفاق على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات:

قامت الهيئة بإجراء دراسة تحليلية لتقدير حجم الإنفاق على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والتي تشمل خدمات الاتصالات وخدمات تقنية المعلومات والأجهزة والبرمجيات، إذ قدرت حجم الإنفاق على الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة بحوالي ١٢٠ مليار ريال في عام ٢٠١٥م، بمعدل نمو يقدر بحوالي ٧٪ عن العام ٢٠١٤، في ظل بدء المنشآت في كافة أنحاء المملكة في اعتماد مبادرات التحول الرقمي من أجل خفض التكاليف وتعزيز كفاءة إجراءات الأعمال. يستأثر قطاع الاتصالات بالنصيب الأكبر من الأنفاق بنسبة ٦٤٪، في حين تبلغ نسبة الأنفاق على خدمات تقنية المعلومات حوالي ٣٦٪؛ ومن المتوقع نمو الإنفاق على خدمات تقنية المعلومات بزخم أقوى، إذ أن أمن المعلومات سيتحول إلى مكون أساسي في استراتيجيات التحول الرقمي بالمملكة، وهناك نمو في عدد المنشآت التي تتطلع لتطبيق مختلف حلول أمن المعلومات المتقدمة والاستباقية، ومن المتوقع أن يستمر سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في النمو بشكل منتظم.